

أشكال التسرب المالي والحسائر التي تتكبدها السلطة ضمن العلاقة مع الجانب الإسرائيلي

الهدف العام

- □ تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة التسرب المالي بالتركيز على:
- √ مصادر هذا التسرب، وحجم الخسائر المالية والفرص الضائعة على الفلسطينيين نتيجة استمرار هذه الظاهرة
- √ والأبعاد القانونية للتسرب المالي بالتركيز على بروتوكول باريس الاقتصادي، كمظلة قانونية لبروز هذه الظاهرة واستمرارها
- □ اقتراح سياسات وتدخلات للمدى القصير بهدف الحد من التسرب المالى وتجفيف مصادره
- □ اقتراح تدخلات للمدى المتوسط والطويل لوقف التسرب المالي من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي.

محاور التقرير

المحور الأول

لمحة عن أشكال التسرب والخسائر المالية



الأبعاد القانونية للتسرب المالي

المحور الثالث

الخلاصة والتدخلات المقترحة

المنهجية

- ✓ مراجعة التقارير والأوراق البحثية السابقة
- √ استخدام أسلوب البحث الوصفي لتحليل البيانات التي تم استنباطها من مصادرها الرئيسية
- ✓ تم إجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين والمختصين في مجال السياسة المالية والتجارية للسلطة الفلسطينية
- ✓ عقد ورشة عمل تضم جهات الاختصاص والخبراء لمناقشة النتائج
 بعد المسودة الأولى للتقرير.

أشكال التسرب المالي

الواردات المرصودة

5.8 مليار دولار

استيراد مباشر 2.6 مليار دولار من إسرائيل

3.2 مليار دولار

سلع معاد تصديرها 700 مليون دولار سلع إسرائيلية المنشأ 2,500 مليون دولار

يتم استرداد جميع أنواع الرسوم والضرائب 1,300 مليون

خسارة باقي أنواع والرسوم الضرائب 30 مليون دولار يتم استرداد ضريبة القيمة المضافة 100 مليون دولار

ضرائب على المحروقات 740 مليون دولار يتم استرداد ضريبة القيمة المضافة 290 مليون دولار

العمولة الإدارية على أموال المقاصة

- المرحلة الأولى: بلغت قيمة الواردات الفلسطينية نحو 2 مليار دولار في المتوسط سنوياً، أنتجت حوالي 624 مليون دولار مقاصة 30 مليون دولار
- في الوقت الحالي: الواردات 5.8 مليار دولار، بلغ حجم المقاصة 1.7 مليار دولار 52 مليون دولار
- النسبة العادلة والمقترحة 0.6 10 مليون، ما يوفر لخزينة السلطة أكثر من 40 مليون دولار سنوياً.

آلية التقاص

- اعتماد وتحويل أموال المقاصة مشروطة بإبراز الجانب الفلسطيني للفواتير
- □ التزوير والتلاعب في فواتير المقاصة من قبل التجار (تقديرات البنك الدولي 100% من الإجمالي) (25% * 400 مليون * 30%)= 30 مليون دولار
- □ التهریب: 30% من حجم التجارة (950 ملیون دولار)، التسرب الناجم (152 ملیون دولار)
- الخفاء فواتير المقاصة للمشتريات من إسرائيل إلى مكاتب الضرائب الفلسطينية (تقديرات المالية 65 مليون دولار) ((Why)

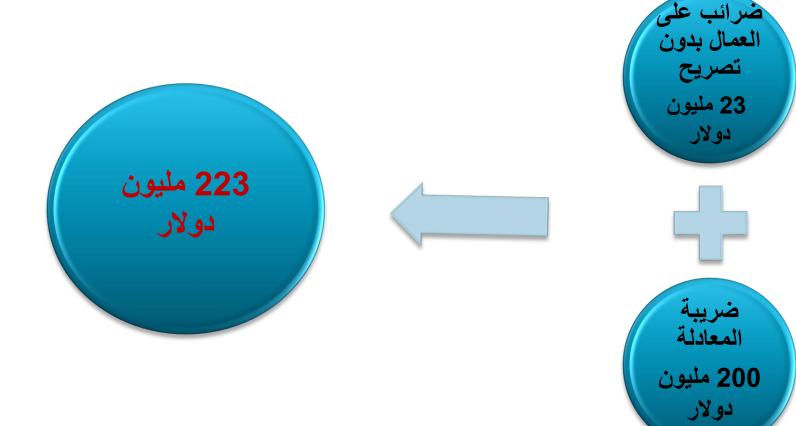
الضرائب والرسوم على المحروقات

مبيعات إسرائيل للمناطق الفلسطينية من المحروقات 1.2 مليار، العائدات الضريبية (700 مليون دولار) تقتطع إسرائيل 3% بدون جهد (22 مليون دولار)

ضريبة المغادرة

- □ 26 دولار (حصة الفلسطينيين النصف -1= 12 دولار لأول 750 ألف مسافر) ومن ثم 16 دولار (61.5%) لما فوق 750 ألف مسافر.
- □ 43 دولار (حصة الفلسطينيين النصف -1= 20 دولار لأول 750 ألف مسافر) ومن ثم 26.5 دولار (حصة الفلسطينيين النصف -1= 20 دولار (61.5%) لما فوق 750 ألف مسافر.
 - □ التسرب الناتج (22 مليون دولار)

الضرائب المفروضة على العمال في إسرائيل



الأعمال التجارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

- □ توقفت إسرائيل منذ العام 2000 عن تحويل الضرائب المفروضة على الأعمال التجارية لإسرائيليين في المناطق الفلسطينية
- □ بالمتوسط تبلغ قيمة الضريبة السنوية حوالي 20 مليون دولار لا يتم تحويلها لخزينة السلطة الفلسطينية

أشكال أخرى للتسرب

- □ التهرب المحلي (30- 40%) من الإيرادات الضريبية وفق العديد التقديرات
 - 🗖 التجنب الضريبي

ملخص بنود التسرب

القيمة (مليون دولار)	بند التسرب
30	الاستيراد غير المباشر
40	العمولة الإدارية
152	آلية التقاص
22	المحروقات
22	ضريبة المغادرة
223	المال في إسرائيل
20	أنشطة تجارية لإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية
509	المجموع

الأبعاد القانونية لظاهرة التسرب المالى

- ♦ اتفاق مرحلي، ولا يتضمن الاتفاق أي بنود صريحة فيما يتعلق بتسوية النزاعات
 - التشريعات الفلسطينية
 - √ الأمر العسكري الإسرائيلي رقم (658) بقانون الرسوم على المنتجات المحلية
 - √ القانون الأردني الخاص بالرسوم على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963.
 - √ قانون الجمارك الأردني رقم (1) لسنة 1962
 - ✓ قانون الأملاك الأردني لسنة 1955
 - √ قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته
 - ✓ قانون تشجيع الاستثمار
 - √ القانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات للأشغال الحكومية

أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة

- * وزارة المالية والإدارات العامة ذات الصلة
 - * جهاز الضابطة الجمركية
- ◊ وزارة الاقتصاد الوطني (حماية المستهلك ، المواصفات والمقاييس)
 - * دائرة شؤون المفاوضات في المنظمة

التدخلات المقترحة

□ التفكيك التدريجي لقنوات التشابك مع الجانب الإسرائيلي

- إقرار رزمة القوانين المحلية المحفزة للاستيراد المباشر والإنتاج المحلى والتصدير
 - تعظيم الاستفادة من قوائم السلع A1,A2,B الواردة في اتفاق باريس
- استيراد المشتقات النفطية من دول مجاورة غير إسرائيل. وزيادة مشاريع ربط الكهرباء
 - في المدى المتوسط، حشد الموارد للاستثمار في المشاريع الاستراتيجية

تابعالتدخلات المقترحة

- □ تفعيل التفاهمات التي وصلت مراحل متقدمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العام 2012
 - تكثيف الجهود الفلسطينية للاحتكام للمحافل الدولية في حال تعنت الإسرائيليين
- □ خيارات أخرى قانونية باتجاه رفع قضايا ومطالبات تعويض ضد إسرائيل في المحافل والمنظمات الاقتصادية

تابع التدخلات المقترحة

□ الإسراع بسن قوانين فلسطينية عصرية تستجيب للتحديات والمتغيرات، وتعديل بعضها الآخر

□ إعادة هيكلة المؤسسات والأجهزة المناطبها تطبيق القانون والحد من التسرب المالي

شكراً لحسن استماعكم ،،،

بانتظار ملاحظاتكم وتعليقاتكم...